صدر عن نقباء المهن الحرة ورؤساء الصناديق المنشأة بقانون ورؤساء الجامعات والمدارس الخاصة البيان التالي:

تم التداول بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٩ نيسان ٢٠٢٠ عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمسودة مستند معنون "Update of the Government Reform Program" مؤرخ في ٢٠٢٠/٤/٢٨ ومعرّف على انه نسخة جديدة معدلة للمسودة عينها المؤرخة في ٢٠٢٠/٤/٦، والتي تشير في صفحتها الأولى الى انها تتضمن "ملاحظات واقتراحات" مقدمة للحكومة من "رؤساء الجامعات" و "النقابات المهنية" وغيرها.

يهم رؤساء الجامعات الخاصة ونقباء المهن الحرة ورؤساء الصناديق المنشأة بقانون الذين تكتلوا خلال الاجتماعين المنعقدين في نقابة المحامين في بيروت بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ و ٢٠٢٠/٤/١٥ ان يوضحوا ما يلي:

١- باستثناء الزيارة التي قام بها نقباء المهن الحرة ورؤساء الصناديق الى السراي الحكومي بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦، وتلك التي قام بها رؤساء الجامعات الخاصة مع نقيب المحامين في بيروت بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧، حيث اجتمعوا مع دولة الرئيس حسان دياب (فقط خلال زيارة ٢٠٢٠/٤/١٦) ومع عدد من الوزراء، والتي عرض في خلالها كل منهم لمدة خمس دقائق موقفه من المسودة التي كانت قد وصلتهم من الحكومة يوماً واحداً قبل الاجتماع، فإن رؤساء الجامعات الخاصة ونقباء المهن الحرة ورؤساء الصناديق المنشأة بقانون لم يشاركوا بتاتاً في وضع مسودة الورقة الاقتصادية، لا بنسختها الأدنى ولا بما تم التداول به مؤخراً، وبالتالي يطلبون حذف اسمهم من الصفحة الأولى من هذه المسودة.

٢- الى ذلك، فإن المشاركين الذين يمثلون شريحة تزيد عن نصف الشعب اللبناني، يستغربون عدم اشراكهم، كما وُعِدوا، في الأعمال الجارية منذ أسابيع لوضع هذه المسودة والتي تتضمن إجراءات ومشاريع تشريعات عديدة من شأنها ان تؤثر على البلاد وغلى مستقبل المواطنين لسنوات عديدة لا بل لعقود، كما ومن شأن البعض منها أن يغير وجه لبنان الاقتصادي. كما يستغربون الخفة التي تتعامل بها الحكومة معهم بعدم اطلاعهم حتى اليوم على نسخة المسودة بشكل رسمي.

٣- جاء في الصفحة ٢٩ من المسودة أنه سوف تتم المحافظة على أصول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق المهن الحرة، وهذا كان مطلب المشاركين في الزيارة الأولى الى السرايا. إلا ان المسودة لم تلحظ أحكام مماثلة لا بالنسبة لأصول الصناديق المنشأة بقانون ولا بالنسبة لأصول الجامعات الخاصة وصناديق المدارس الخاصة والأساتذة والمعلمين فيها. إن المشاركين، وبخاصة منهم رؤساء الجامعات والمدارس الخاصة والتي هي مؤسسات لا تبغي الربح وذات رسالة تعليمية تشمل جميع اللبنانيين، يكررون مطلبهم بهذا الخصوص كون المساس بصناديقهم لدى المصارف سوف يكون بمثابة ضربة قاضية لقطاع التعليم في لبنان الذي يعاني من صعوبات جمة منذ فترة طويلة.

لذلـــــك

فإن نقباء المهن الحرة ونقيب المعلمين ورؤساء الصناديق المنشأة بقانون ورؤساء الجامعات الخاصة والمدارس الخاصة، المؤتمنين على ودائع وصناديق اجتماعية تقاعدية وتعاضدية، يطالبون الحكومة بعدم التسرع بإقرار الخطة الاقتصادية المرجوة قبل وضعها بشكل رسمي قيد التداول والمناقشة المعمقة تكون فيها النقابات والجامعات والصناديق شريكاً حقيقياً فيها. والى ذلك الحين، فإنهم غير معنيين بالمسودات المتداولة بأي شكل من الأشكال ويتحفظون صراحة على مضمونها، ويحتفظون بحقهم بالقيام بأي تحرك ضاغط حفاظاً على حقوقهم وحقوق المواطنين.

صدر بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٠ عن :

نقيب المحامين في بيروت	رئيس الجامعة الأميركية في بيروت
نقيب المحامين في طرابلس	رئيس جامعة القديس يوسف
نقيب الأطباء في بيروت	رئيس جامعة بيروت العربية
نقيب الأطباء في طرابلس	رئيس جامعة الحكمة
نقيب المهندسين في بيروت	رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية
نقيب المهندسين في طرابلس	رئيس جامعة هايكازيان
نقيب أطباء الأسنان في بيروت	رئيس جامعة الروح القدس
نقيبة أطباء الأسنان في طرابلس	رئيس الجامعة الأنطونية
نقيب الصيادلة	رئيس جامعة سيدة اللويزة
نقيب المحررين	رئيسة الجامعة الإسلامية
نقيب خبراء المحاسبة	رئيس جامعة البلمند
ونقيب المعلمين	ممثل رابطة جامعات لبنان
ونقيب المعالجين الفيزيائيين	ممثل المدارس الخاصة
نقيبة الممرضات والممرضين	مدير صندوقي التعويضات وتقاعد أعضاء الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة